مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2/ 2022، ص ص210-227

دور المحامين المناهضين للاستعمار الفرنسي إبان الثورة الجزائرية

The role of anti-colonial lawyers during the Algerian revolution

سامية خامس*
جامعة الجزائر 2، (الجزائر) ، khsomia1970@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2022/03/02 ؛ تاريخ القبول : 2022/05/05 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المحامين الجزائريين والأجانب إبان الثورة الجزائرية، ومدى التزامهم في مناهضة الحرب الاستعمارية في الجزائر طبقا لتعليمات قيادة الثورة الجزائرية، واستجابتهم السريعة للدفاع عن المناضلين المعتقلين. وإبراز دورهم في مجال حقوق الإنسان من خلال التشهير بفظائع الحرب وانتهاكاتها لحقوق المناضلين المضطهدين في سجون الاحتلال، وإنصاف الكفاح المشروع للمناضلين خلال المرافعات في قاعات المحاكم الاستعمارية ، والعراقيل التي اعترضتهم خلال أداء مهنتهم من قبل السلطات القضائية بالتواطؤ مع السلطات العسكرية.

الكلمات المفتاحية: تعبئة، محامون، الحرب، جاك فرجاس، جميلة بوحيرد.

Abstract

This study aims to highlight the role of Algerian and foreign lawyers during the Algerian, and the extent of their commitment to fight against colonial war in Algeria in accordance with the instructions of Algerian revolution leaders, and their prompt response to defend jailed militants. and to highlight also their roles in the field of human rights through denouncing the war atrocities and its violation of persecuted militants rights in occupation prisons, and the role they played to bring justice to the legitimate struggle through pleadings in colonial courts, and the obstacles they encountered in the exercise of their functions and drawn up by the colonial judicial authorities with the complicity of the military authorities.

Keywords : mobilization, lawyers, the war, jacques Verges, djamila Bouhired.

***المؤلف المراسل.**

مقدمة:

مـما لاشكّ فيه أن المحاماة هي مهنة القيم الإنسانية المرتبطة بالدفاع عن حق الإنسان في مواجهة الظلم والعدوان، وبالرغم من أنها مهنة حُرّة مستقلة إلا أنها تشارك السلطة القضائية في كشف الحقائق لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون. والمحامي مُلزم بالدفاع عن حقوق وحريات الأشخاص المدنية منها والجنائية، وإنصاف المظلوم وإظهار الحق بتقديم الأدلة والحجج الدامغة. غير أن واقع المحامين الجزائريين والأجانب خلال الثورة التحريرية، خصوصا أولئك المقتنعين بعدالة القضية الجزائرية والملتزمين بالدفاع عنها، كان مريرا ومحفوفا بالمخاطر بسبب سياسة المستعمر الجائرة التي خالفت من خلال ممارساتها الردعية كل مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، تستوقفنا إشكاليات جوهرية تستوجب الإجابة عنها وهي: كيف اهتدت قيادة الثورة الجزائرية إلى تأسيس جبهة محامين تتولى الدفاع عن مناضلي ومجاهدي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ومناهضة الحرب الاستعمارية بالجزائر في آن واحد؟ وكيف تعاملت إدارة الاحتلال مع محامي القضية الجزائرية، وما هي المخططات التي اعتمدتها لعرقلة مهنتهم الدفاعية داخل الجزائر وخارجها.

أما أهـداف الـدراسة، فتـكـمـن في نـقطتين أساسيتين:

– إبراز مدى التزام مجمّع محامي جبهة التحرير الوطني واستماتته في الدفاع عن المعتقلين المضطهدين في مختلف السجون الاستعمارية لإيمانهم بعدالة القضية الجزائرية.

– التنويه بحنكة المحامين الجزائريين والأجانب طبقا لتوجيهات قيادة الثورة ودورهم في تأجيج شعوب العالم المحبة للسلام ضد سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، من خلال مرافعاتهم ونشاطهم الدعائي المناهض للاستعمار الفرنسي.

ولقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، في عرض الأحداث التاريخية وتحليلها بتفسير تطوراتها كلما استدعت الضرورة إلى ذلك، معتمدين على مصادر تاريخية رصينة طُبعت خلال الفترة الاستعمارية، تأتي في صدارتها ما دوّنه محامو الثورة

الجزائريين والفرنسيين وحتى البلجيكيين عن تجربتهم النضالية ومرافعاتهم الجريئة، هذا فضلا عن أعداد من اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، وبعض الصحف الاستعمارية الصادرة بالجزائر ذات صلة وطيدة بالموضوع. وقبل معالجة حيثيات هذا الموضوع يجدر بنا أولا التطرق بإيجاز إلى أولى المبادرات للدفاع عن الوطنيين المضطهدين في المعتقلات الاستعمارية في أوجّ الكفاح السياسي قبل اندلا ع الثورة التحريرية.

1 – بدايات الدفاع عن مناضلي القضية الوطنية:

شُرع في الدفاع عن الوطنيين إثر مقاضاة جلّ مناضلي حزب الشعب الجزائري بتهمة المساس بالسيادة الوطنية، وتكفّل بالدفاع عنهم مجموعة من المحامين الفرنسيين ذوي النزعات اليسارية والمنتمين للأحزاب الشيوعية والمحامين الجزائريين المتربصين، مستنكرين خلال مرافعاتهم الانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها المناضلون الجزائريون خلال جلسات الاستنطاق اللاإنساني.

وسعيا لوضع حدّ لتعسّف القضاء الفرنسي وتواطؤه مع السلطات الأمنية والعسكرية في إصدار أحكام قضائية جائرة، تم تأسيس أول مجمّع للمحامين سنة 1950 حمل اسم "محامي تنسيقية الإسعاف الشعبي" Collectif des avocats du secours، كان أعضاءه مُرتبطين بالحزب الشيوعي الفرنسي، اشتهروا بمعاداتهم ومناهضتهم للحرب الاستعمارية في الجزائر، وهو ما يبرّر دفاعهم السياسي عن أعضاء "المنظمة الخاصة" بعد اكتشافها في 18مارس 1950 وتفكيك هياكلها، بعد توجيه لمناضليها تهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية، وقد سمحت مرافعات المحامين الفرنسيين وإلى جانبهم المحامين الجزائريين المتربصين على مستوى التحقيق بإماطة اللثام عن كيفية استماتة أول جبهة حقوقية مناهضة لتجاوزات إدارة الاحتلال في الدفاع عن مناضلي القضية الوطنية في بيئة استعمارية يسيطر عليها غلاة المستوطنين والعسكريين (Revue d'Histoire, N°62, 2003,pp 65-66).

تجلّت جدارة هؤلاء المحامين خلال مرافعاتهم الجريئة، بعد مطالبتهم من قضاة المحاكم العسكرية تعيين أطباء لفحص المتهمين بغية الكشف عن الجروح وآثار الحروق نتيجة الضرب المبرح، واستعمال شحنات كهربائية خلال جلسات الاستنطاق والتعذيب، مثلما فعله المحامي الفرنسي بيير ستيب Pierre Stibbe خلال دفاعه عن المناضل النشيط في المنظمة الخاصة عبد المجيد بوزبيد بالمحكمة التأديبية لبونة (عنابة) في جوان 1951 الذي وُجّهت له تهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة (بوزبيد، 2007، ص 152).

وفي نهاية نوفمبر 1954 تكفّل المحامي جول بوركر Jules Borker شخصيا بتشكيل أول مجموعة من عشرة محامين، تولّت الدفاع عن 2000 معتقل أُحيلوا على المحاكم العسكرية بالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران. واتخذت هذه الهيئة الدفاعية من النشرية الشهرية «la Défense» وسيلة للتنديد بحملة الاعتقالات التي استهدفت عدد معتبر من المناضلين والنقابيين، وحظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حُمّلت مسؤولية اندلا ع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، فضحت من خلالها تجاوزات الجيش الفرنسي أثناء حملات التفتيش والتمشيط للدواوير، وتماديه في هتك الأعراض وممارسة التعذيب. ويضاف إلى هذه الجهود جمع عدد معتبر من شكاوي الضحايا لتشكيل مُستندات ووضعها في متناول المحامين للدفاع عن موكليهم، كما ساهمت مساعي "محامي تنسيقة الإسعاف الشعبي" في إبطال العديد من أحكام الإعدام التي صدرت في حق مناضلي جبهة التحرير الوطني (Revue d'Histoire, N°90, 2006/2, p 49). وبالرغم من النشاط الدؤوب للمحامين ودفاعهم المستميت عن المعتقلين الجزائريين، إلا أن قيادة الثورة الجزائرية قرّرت تشكيل مجمع لمحاميي جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة لتسهيل مهمة الدفاع عن آلاف الوطنيين المعتقلين والممتثلين أمام محكمة الاستئناف والهيئات القضائية الملحقة بها.

2 – تشكيل أول مجمع لمحامي جبهة التحرير الوطني:

نظرا للاضطهاد الذي تعرّض له العديد من المناضلين الجزائريين في جلسات التعذيب بمختلف المؤسسات العقابية، كُلف المحامي عمار بن تومي من قبل المناضل المعتقل رابح

بيطاط بتشكيل مجمّع محامي جبهة التحرير الوطني Collectif des avocats du F.L.N، ليتولى الدفاع عن المناضلين المعتقلين. وقد قَبل بعض المحامين الجزائريين الشباب الانضمام إليها تلقائيا، في حين أبدى بعضهم تحفظًا إلى غاية إقناعهم بضرورة المساهمة في الدفاع عن الوطنيين الموقوفين. وبهذه الكيفية تم استحداث مجمع للمحامين تحت إشراف مباشر لقيادة الثورة التحريرية خلال اجتماع انعقد بمكتب الأستاذ لويس غرانج Louis Grange في صائفة 1955 بالجزائر العاصمة ضمّ محامين مُسجّلين في لائحة نقابة محاميي محكمة الجزائر العاصمة، وانضم إليهم تلقائيا محامين شيوعيين، ثم تدعّمت هذه المجموعة بمحامين متربصين بمحكمة الجزائر العاصمة (Revue 1 Novembre , N° 184 , octobre 2017, p 88)، كما تكفّل محامون فرنسيون وبعضهم من الأقدام السوداء بالدفاع عن الوطنيين المعتقلين بطلب من عائلاتهم أمام المحاكم العسكرية، لكن مقابل أثمان باهظة (Bentoumi, 2007, pp 91-93). ونظرا للعراقيل والظروف الصعبة المذكورة أعلاه، ويضاف إليها إحالة كل القضايا ذات الطابع السياسي والجنائي والتخريبي على المحاكم العسكرية والتي أدّت إلى تعقيد مهمة الدفاع في الجزائر، اضطرت قيادة الثورة الجزائرية إلى نقل نشاط ما تبقى من محاميها إلى فرنسا في غضون سنة 1958، وتدعيم صفوفهم بمحامين آخرين اشتُهروا بنزعتهم المناهضة للاستعمار الفرنسي.

3 – إعادة تشكيل مجمّع الدفاع عن المعتقلين بفرنسا:

طبقا لتعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني تم تعيين عدد من المحامين لم يتجاوز عددهم عشرة في البداية تحت إشراف المحامي بيير ستيب الذي تولى الدفاع عن المساجين الجزائريين بما فيهم قادة الثورة المعتقلين أمام المحاكم الفرنسية (فارس، 2007، ص ص 95-96) ، لكن إثر تنفيذ العمليات الفدائية المسلّحة التي نفذت في 25 أوت 1958 واستهدفت الأهداف الاقتصادية والعسكرية، منها مستودعات البترول ومعامل التكرير وخزانات البنزين في التراب الفرنسي، والتي أدّت إلى اعتقال عدد كبير من المناضلين (مزيان شريف، 2012، ص ص 148- 198) لم يعد في استطاعة المحامي المذكور

ومجمّع المحامين الليبراليين الاستجابة لطلبات الدفاع عن كافة المعتقلين في سجون فرنسا (جربال، 2013، ص ص 225-232)، لذا التمس منه أعضاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني توسيع مجمّعه ليشمل المحامين اليساريين الذين سبق لهم وعرضوا مساعدتهم للدفاع عن المناضلين الجزائريين، لكنه رفض أن ينضم إليه مُحامين لم يوظّفهم بنفسه (بوداود،2007، ص 121). ولإيجاد حلّ عاجل لهذه المعضلة اتُّخذ قرار تشكيل مجمّع تم تأسيسه رسميا في 19 أفريل 1959 الذي تعاقب على تسييره عدة مناضلين جزائريين أبرزهم بن عبد الله عبد الصمد، مراد أوصديق، مقران ولد عودية، عُرفوا بقدراتهم الدفاعية خلال المرافعات وبطواعية واستعداد دائمين (Haroun , 2005, p 175).

كان هذا المجمّع الدفاعي مؤلفا من محامين جزائريين وفرنسيين وبلجيكيين، وذاع صيته في فرنسا كلها رغم تهكّم الصحافة اليمينية على مواقفهم في نصرة القضية الجزائرية، إلا أنهم ثبتوا في الدفاع عن المعتقلين الجزائريين، وطالبوا السلطات الفرنسية بضرورة الاعتراف بوجود نزاع مسلّح في المستعمرة الجزائرية، وأن الجزائر ليست فرنسا، وعليها الاعتراف للسجناء الجزائريين بصفة المحاربين، وأظهروا مرارا لقضاة المحاكم الذين وجّهوا اتهاماتهم للجزائريين بصفتهم فرنسيين حملوا السلاح ضد فرنسا، أنّهم لا يستطيعون في آن واحد الاعتراف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حالة حرب مع فرنسا، وأن يُرفض لأعضاء هذا الجيش الجزائري جنسيتهم الجزائرية (فرجاس، 2013، ص ص 214-215).

ولقد أشاد عمر بوداود بالدور الهام لهؤلاء المحامين في الدفاع عن القضية الجزائرية عامة وعن المعتقلين الجزائريين خاصة أمام قضاة المحاكم الفرنسية، بحيث انتهجوا أساليب دفاعية موحّدة ومكيّفة بحسب الأوضاع الاستثنائية السائدة وقتها، واعتمادهم طريقة جديدة في الدفاع عن المناضلين، ففي الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تعتبر جميع المحاربين الجزائريين إرهابيين وقُطاع طرق وخارجين عن القانون، تم اتباع قواعد جديدة في المثول أمام العدالة، إذ ينبغي على كل مناضل جزائري أن يعتبر نفسه جنديا ثوريا ويتقدم أمام

القضاة بصفته محاربا تحت قيادته الثورية، ويُطلب من محاميه أن يرافع من أجل تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة في جنيف والمتعلقة بأسرى الحرب" (بوداود، 2007، ص 122).

وزيادة على جهود مجمّع محاميي جبهة التحرير الوطني بفرنسا، تكفّل أيضا المجمّع البلجيكي للمحامين وبصفة أخص المحامي الشاب الأستاذ سيرج مورو Serge Moureaux, بمساعدة مجموعة من المحامين الفرنسيين في الدفاع عن المناضلين الجزائريين المعتقلين في سجون شمال وشرق فرنسا (مورو، 2015، ص ص 104-111). ويُضاف إلى جهودهم تفاعل الرأي العام البلجيكي مع القضية الجزائرية والمساهمة في تدويلها بنشر المنشورات السرية الخاصة بالعمليات التي ينفذها الثوار دفاعا عن أرضهم المغتصبة، وتحرير المقالات وتوزيع الجرائد المحظورة، وإيواء المناضلين الجزائريين ومساعدتهم على اجتياز الحدود الفرنسية البلجيكية، وإنشاء لجنة الدعم للمعتقلين الجزائريين واللجنة البلجيكية من أجل السلم في جانفي 1958، بالإضافة إلى مطالبة السلطات البلجيكية بتغيير سياستها تجاه الثورة الجزائرية (هارون، 2017، دون طبع).

4 – الـوسـائل الدفاعية لمُحامي الثـورة:

قام عدة محامين جزائريين وفرنسيين يساريين بدور لا يُستهان به في الدفاع عن المناضلين الجزائريين المتابعين قضائيا أمام المحاكم الفرنسية العسكرية، ووظفوا مهارتهم القانونية لكشف الجرائم المرتكبة في الجزائر، وأثبتوا من خلال مرافعاتهم أن المشكلة الجزائرية ليست سياسية أو اقتصادية فقط، بل هي استغلال كلي شكلا ومضمونا عن طريق أسلوب مرفوض إنسانيا وعقائديا وهو التعذيب، لذا سعوا لـ:

أولا: كشف التجاوزات خلال ممارسة التعذيب، ويأتي في صدارة هؤلاء المحامين جاك فرجاسJacques Verges، ويعد أشهر محامي باريسي خلال الثورة التحريرية، الذي فضح الممارسات اللاانسانية التي اعتمدتها إدارة الاحتلال ضد عدة مناضلات ومجاهدات جزائريات من أجل انتزاع معلومات عن التنظيم الثوري بالتعذيب والاستنطاق،

وتأتي في مقدمتهن الفدائية جميلة بوحيرد التي تعرّضت بعد اعتقالها إلى تعذيب وحشي بالكهرباء في مواضع حساسة من جسدها (قلوجي، 2014، ص ص 137-168).

وبعد الحكم على الفدائية جميلة بوحيرد بالإعدام مثل كثيرين قبلها، قرر جاك فرجاس Jacques Vergès كشف قضيتها للرأي العام من خلال تأليف كتاب موسوم بـ " من أجل جميلة بوحيرد" في سبتمبر 1957 بالتعاون مع الكاتب الصحفي جورج أرنو Georges Arnaud. ولقي هذا الكتاب رواجًا كبيرا لدى القراء بما فيهم الشخصيات السياسية، ومن خلاله كسبت قضية الفدائية تعاطفا دوليا سمح بإبطال حكم الإعدام، بعد معركة قضائية وإعلامية كبيرة قادها المحاميان فرجاس وميشال بروغيي Michel Bruguier اللذان أجريا اتصالات مع عدة شخصيات مناهضة للاستعمار، ووجها منشورات لإعلام الرأي العام وتحريضه على التظاهر، فأثمرت الجهود بعد 13 مارس 1958 بإصدار الرئيس الفرنسي روني كوتي قرار رئاسي يقضي بتخفيف الحكم على الفدائية جميلة بوحيرد من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وتعميمه على باقي المناضلات المعتقلات مجموعهن خمسة: جميلة بوحيرد (22 سنة)، جميلة بوعزة (21 سنة)، جاكلين قروج Jacqueline Guerroudj (38 سنة)، جوهر أكرور (17 سنة) وباية حسين (16 سنة)(Arnaud – verges, 1961, p 80) .

ولاطلاع الرأي العام على فظاعة التعذيب الممارس في حق المعتقلين، شجّع الكثير من المحامين موكليهم للإدلاء بشهاداتهم حول بشاعة التعذيب الذي تعرضوا له طيلة فترة الاستنطاق، مثلما حدث مع المناضل الشيوعي والصحفي هنري آلاق Henri Alleg الذي اعتقل بتهمتي "إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الجزائري" و"المساس بأمن الدولة" حيث حثّه محاميه ليون ماتاراسو Léon Matarasso على تدوين معاناته مع التعذيب طيلة فترة الاعتقال، بينما ساعده بقية المحامين على تسريب قُصاصات الأوراق التي دوّن فيها معاناته. وحتى لا ينكشف الأمر، استغرق فترة تسريبها مدة طويلة، بعدها تكفّلت زوجته جيلبرت بنقلها إلى باريس فكلّفها الطرد من الجزائر. ورغم ذلك تكلّلت الجهود بصدور كتابه

الشهير المسألة la question بباريس سنة 1958 الذي دوّن فيه تفاصيل دقيقة عن التعذيب الذي تعرّض له بفيلا سوزيني لعدة أسابيع قبل أن يُزج به في سجن سركاجي. ويعتبر هذا الكتاب من الإصدارات الهامة حول فظاعة التعذيب، حُرر داخل السجن المدني في زنزانة منعزلة عن بقية المساجين التي يُحرم فيها السجين من الكتابة أيضا. وبالرغم من أن عملية صياغته كانت محفوفة بالمخاطر إلا أنها أحدثت صدى إعلاميا واسعا لدى الرأي العام الفرنسي، بعدما تكفّلت دار النشر Minuit بطبع الكتاب وحقّق نجاحا معتبرا، إذ بيعت منه 60.000 نسخة في ظرف بضعة أسابيع (علاق، 2013، ص ص 6-7)، ورغـم مصادرته في 31 جانفي 1958 إلا أنه تمّ إعـادة طبعه وتوزيعه في سرية تامة بمجموع 84303 نسخـة (Simonin, 2012, p56).

ثانيا: تحسيس الرأي العام الدولي بمعاناة الشعب الجزائري، فزيادة على المطالبة بضرورة ضمان وتوفير أدنى حقوق سجناء القضية الجزائرية، وتذكير القضاة الفرنسيين بحقهم المشروع في استقلال بلادهم والاعتراف بوجود الأمة والدولة الجزائرية، قدّم أيضا محامو الثورة أدوارا لا يُستهان بها في تحسيس الرأي العام الدولي بمعاناة الشعب الجزائري وعدالة قضيته من خلال مشاركة رجال القانون في عدة ملتقيات دولية على غرار ملتقى بروكسل المنعقد في 18 و 19 مارس 1961، ومؤتمر روما المنعقد أيام 2- 3- 4 فيفري 1961 الذي حضره 130 منـــدوبا من 31 بلدا، وخلص في ختام أشغاله دعـم وتأييد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (Haroun, 2005 , p 473).

وفي إطار تدويل القضية الجزائرية واستقطاب الرأي العام الفرنسي لصالحها، كثّف المحامي جاك فرجاس رفقة زميله ميشال زافريون Michel Zavrian من اتصالاتهما باللجنة الدولية للصليب الأحمر لمضاعفة نشاطها الإنساني في الجزائر من أجل حماية المعتقلين وتطبيق القانون الدولي الإنساني عليهم، ففي 10 أوت 1959 وجّه الأستاذان إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي ما اتفق على تسميته بـ "السجل الأخضر" لحالات الاختفاء نُشرت في العدد رقم 163 لمجلة "les temps modernes " وكان بهذا السجل لائحة بأسماء

150 شخصا اختفوا منذ اعتقالهم خصوصا خلال معركة الجزائر (Haroun, 2005, p 475). وبعدها ذهبا إلى جنيف ومكثا بها شهرا، قدّما هناك لوائح كثيرة حول قضية المفقودين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية في مدينة الجزائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أُعدموا دون مراعاة القوانين الدولية، وأبلغا عن معسكرات التعذيب مثل ضيعة أمزيان بقسنطينة، وعرضا أسماء شهود من أجل تسهيل مهمة لجنة تحقيق (فرجاس، 2013 ، ص ص 222- 226).

تواصلت جهود جاك فرجاس بمعية محاميين موريس كوريجي Maurice Courrégé وميشال زافريان Michel Zavrian بسويسرا بعد لجوئهم الاضطراري إليها، وهناك أطلعوا الرأي العام بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية وديمقراطيتها الواهية، بسبب الحجز الإداري على المحامين الذين يرافعون عن استقلال الجزائر (مورو، 2015، ص 112)، كما قدّموا رسالة في إحدى عشرة صفحة إلى هيئة الصليب الأحمر الدولي شرحوا فيها الدواعي التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار اللجوء إلى هذا البلد، لاستحالة الدفاع عن الوطنيين الجزائريين الموقوفين بالجزائر وفرنسا، لأن "العدالة الفرنسية" زيادة على العوائق التي افتعلتها لعرقلة مهام المحامين، أصبحت خاضعة لأنظمة جديدة تجعل فيه الظلم هو القانون الشرعي المعمول به، وأكّدوا أنهم كانوا مخيّرين بين أحد الأمرين: إما أن يقبلوا بإلقاء القبض عليهم وإما أن يدافعوا عن موكليهم بجميع الوسائل (المجاهد، عدد 62، 1960، ص 3).

ثالثا. الدفاع عن مناضلي شبكة جونسون: لقد وُفّق محامو القضية الجزائرية أيضا في جعل قاعات المحاكم الفرنسية منبرا لفضح النظام الاستعماري أمام الرأي العام، ومن أشهر مرافعاتهم نذكر مواقفهم الجريئة في الدفاع عن شبكة جونسون التي قدّمت الدعم اللامحدود لجبهة التحرير الوطني، إذ بعد اكتشاف هذا التنظيم السري وإحالة أعضاءه على التحقيق والمحاكمة لم تتخل قيادة الثورة الجزائرية عن المتهمين المعتقلين، منهم ستة جزائريين مسؤولين في جبهة التحرير الوطني، وسبعة عشر فرنسيا أعضاء في الشبكة وُجّهت لهم تُهمة "المساس بأمن الدولة والخيانة العظمى" وتوفير مأوى لجزائريين محل بحث من قبل الشرطة الفرنسية،

ونقل الأموال، وتأليف كُتيبات مُندّدة بالقمع وتوزيعها، وأنهم يتقاضون أجورهم من جبهة التحرير الوطني بسخاء (أولوا، 2009، ص 124).

ولقد أسندت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مهمة الدفاع عنهم لـ 26 محاميا اشتهروا بمُناهضة الاستعمار ومناصرة الشعوب المضطهدة أبرزهم رولاند دوما Roland Dumas الذي ذاع صيته أكثر بعد مداخلته المؤثرة ختم بها مرافعته في اليوم الأخير من المحاكمة بما يلي: "نعم إنكم ستعلنون حكمكم عليهم، لكن بعد خمسين أو مائة سنة لما يأتي مؤرخون جادون للبحث في حقائق استقلال الجزائر ويحاولون معرفة من هم أولئك الذين ساهموا في تحقيقه سيتحدّثون بالتأكيد عن هؤلاء الفرنسيين المجتمعين لأول مرة تحت لواء شبكة الدعم، الذين رضوا بالكفاح إلى جانب جبهة التحرير الوطني، حينها سيُقال ربما أن محكمة عسكرية حاكمتهم وأدانتهم. فليكن، ولكم مخرج من هذا إذًا وتصرّفوا على الشكل الذي يعطي الإمكانية لهؤلاء المؤرخين بأن يكتبوا هذه العبارات كان القُضاة العسكر متفهمين، لكن دون أن نتمكّن من معرفة طبيعة المشاعر التي خضعوا لها، هل هي تلك المرتبطة بروح الإنسانية أم بروح التاريخ" (بيجو، 2012، ص ص 286- 287)، وكادت مواقفه الجريئة أن تتسبّب في شطب اسمه من قائمة المحامين.

5- رد فعل سلطات الاحتلال إزاء نشاط محامي جبهة التحرير الوطني:

تمادت السلطات الاستعمارية في عرقلة نشاط المحامين الجزائريين والأجانب بل وجعلته مستحيلا، وحاولت تثبيط عزائمهم بسلسلة من الإجراءات التنكيلية والردعية في الجزائر وفرنسا خصوصا، نوجزها فيما يلي على سبيل التوضيح لا الحصر:

- منع المحامين من حضور مجريات الاستنطاق مع عناصر جيش التحرير الوطني المعتقلين، لأنهم في نظر السلطات الفرنسية سوى عناصر إرهابية أو خارجة عن القانون مثلما أقرّ به الضابط العسكري الذي تحدّث عما يجب أن يكون عليه الاستنطاق مع الارهابيين في غياب محاميهم إذ كتب قائلا: "لن يحضر أي محام بالنسبة لمجريات هذا الاستنطاق، إذا تكلم وأعطى المعلومات المطلوبة فإن الاستنطاق سيتم بسرعة، وإلا فإنه يصبح من الواجب على

المختصين استخدام كل الوسائل من أجل أن ينطق بالسر"(Triquier,1961,p 39)

– عدم السماح للمحامين بالاطلاع على ملفات المتهمين، وقد شرع في هذا الإجراء منذ أن سُجن محامو الجزائر في فيفري 1957، وتواصل هذا الإجراء بعد ماي 1958 طبقا لتوجيهات المدعي العام "فكل الوكلاء العسكريين مُلزمين وبصرامة اجتناب محاولات المحامين الاتصال بهم". وهذا الإجراء لم يكن هدفه إبعاد المحامين الباريسيين الذين يعملون لصالح جبهة التحرير الوطني فحسب، بل يتعلّق الأمر كذلك باجتناب ذهاب وإياب المحامين إلى المقرات العسكرية التي ستضرّ بعمل الجيش وتعرّض المعلومات والعمليات السرية لخطر الانكشاف، وحتى لا يكون المحامين شهود على التجاوزات المرتكبة في حق المتهمين" (تينو، 2002، ص ص 242-243). وسُجّلت حالات عديدة بخصوص تعكير العلاقات بين القضاة العسكريين ومجموعة من المحامين، وازدياد غيظ وسخط رؤساء المحاكم العسكرية عليهم، بسبب مرافعاتهم الجريئة ودفاعهم عن مناضلي ومقاتلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين (كوبون ،2015، ص 128).

– منع العديد من المحامين الباريسيين من الدخول إلى الجزائر للدفاع عن موكليهم منذ سنة 1957 طبقا لتعليمات الجنرال راوول صالان Raoul Salan، لكن تم التراجع عن هذا القرار بسبب التدخلات الضاغطة من فرنسا، غير أنه اشترط على المحامين الوافدين إلى الجزائر تقديم مبرّر مسبق من لجنة مختصة، وفي حالة تسبّبهم في مشكلة ما فسيكون مصيرهم الطرد من الجزائر (تينو، 2000، ص 244)، مثلما حدث مع المحامي جاك فرجاس الذي أُبعد عن مدينة الجزائر في 14 أوت 1959 بسبب جمع ملف المفقودين، ولقي جول بوركر محامي جوزيت أودان Josette Audin نفس المصير إذ منع هو الآخر من دخول الجزائر في مارس 1960 (Bentoumi , 2007, p 130). وتواصل اضطهاد المحامين أيضا مع الجنرال شال طبقا لتعليماته الصارمة والتي بموجبها حرمت عدة محامين فرنسيين من الدفاع عن المعتقلين الجزائريين الممتثلين أمام المحاكم العسكرية في الجزائر العاصمة وتيزي وزو (Verges- Zavrian, 1960, pp 22- 23) .

– اعتقال العديد من المحامين الفرنسيين: في مقدمتهم أولئك الوافدين من باريس من بينهم ألبير *ساماجا* Albert Smadja، جيزيل حليمي Gisèle Halimi، بيير برون Pierre Braun ، دومينيك ستيفانا Dominique Stevana وميشال كاغنسكي، فسجن الأول في معتقل لودي والباقون بمركز الفرز بـ "كازينو كورنيش" (تينو، 2000، ص ص 243-243). ومنذ فيفري 1960 شرع في تنفيذ ما يسمى بالاعتقال الإداري المنصوص عليه في الأمر 61/58 الصادر في 7 أكتوبر 1958 ضد مسؤولين جزائريين بصفوف هيئة الدفاع الجماعية. وخلال اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي المنعقد يوم 5 أكتوبر 1960 برئاسة الجنرال شال تم المصادقة على قرار للحدّ من حرية الدفاع عن المتهمين والموقوفين السياسيين بسبب حرب الجزائر (المجاهد، عدد 79، 1960، ص 7) ، وبموجبه تم اعتقال مراد أوصديق وعبد الصمد بن عبد الله (مورو، 2015، ص 20) بتهمة المساس بأمن الدولة، فاحتجزا في معسكر سان موريس الأردوازي، وفي ديسمبر 1960 اعتقل المحامي ألبير شيانو *Albert Schiano* عضو في نقابة محامي مارسيليا، بعد وشاية من أحد المعتقلين الجزائريين، حيث وجد حراس السجن بحوزته منشورا لجبهة التحرير الوطني تم تسريبه إلى السجن من طرف المحامي وحكم عليه بالسجن لمدة سبعة أشهر، كما شُطب اسمه من لائحة النقابيين بتهمة النيل من الأمن الداخلي للدولة (فرجاس، 2013، ص ص 226-227). وزيادة على اعتقال العشرات من المحامين لعدة سنوات والحكم عليهم لاحقا بالإقامة الجبرية بعد إطلاق سراحهم، قامت السلطات الاستعمارية بنفي تسعة محامين (Bentoumi , 2007, p 147).

– منع المحامين من ممارسة مهنتهم لفترات مُتكرّرة، بهدف عرقلة مهمة الدفاع عن معتقلي القضية الجزائرية، حيث قرّرت نقابة المحامين لدى محكمة الاستئناف بباريس منع الأستاذ جاك فرجاس من ممارسة مهنته لمدة سنة ابتداء من 8 جانفي 1961. وعشية 25 فيفري 1961 التمس الرائد روبوفي Rebuffet مندوب الحكومة لدى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بمدينة ليل Lille تسليط عقوبة تأديبية ضد المحامي سارج مورو Serge

Moureaux تقضي بمنعه من ممارسة المحاماة لمدة سنة. كما التمس نفس العقوبة ضد المحامية سيسيل درابس Cécile Draps المحامية البلجيكية في هيئة دفاع محامي جبهة التحرير الوطني(مورو، 2015، ص 20)، ومنع المحامي ميشال زافريان Michel Zavrian هو الآخر من ممارسة مهنته لمدة ثلاثة أشهر من قبل محكمة الاستئناف بباريس يوم 8 مارس 1961(تينو، 2000، ص 245) بذريعة الإخلال بالواجبات المهنية طبقا لأداء اليمين أمام المحكمة (مورو، 2015، ص 20).

وزيادة على عرقلة مهنة المحامين واتهام العديد منهم بـ "المساس بأمن الدولة"، واجه المحامون الجزائريون والأجانب أيضا خطر التصفيات الجسدية من قبل مسؤولين في الجيش الفرنسي ويأتي في صدارة هؤلاء، المحامي علي بومنجل الذي وجّهت له تهمة توفير السلاح "للإرهابيين" لاغتيال ثلاثة فرنسيين، لكنه أُعدم بسبب مواقفه الوطنية طبقا لتعليمات بول أوساريس Paul Aussaresses الذي اعترف بجريمة "الانتحار المزعومة" في مذكراته، بمكان احتجاز المحامي في إحدى العمارات بنهج كليمانصو Clemenceau (الأبيار حاليا) مقر إقامة الوحدة الثانية للمظليين بقوله" ... ولكن هذا الانتحار – الذي لم ينطل على الذين يعرفون ما يجري – كان إنذارا موجّها لجبهة التحرير الوطني ولكل المتعاطفين معها..." (أوساريس، 2008، ص 189)، وهذا عكس ما نشرته احدى الصحف الاستعمارية الصادرة آنذاك والتي نقلت خبر انتحار المحامي برمي نفسه من سطح العمارة محاولا سحب ملازم أول فرنسي معه لكن محاولته باءت بالفشل، وسُحقت جثته في بهو العمارة ذات ستة طوابق (la Dépêche quotidienne , N^0 2649-2650, 1957, pp 1-3.)

وفي نفس السياق واجه محامو القضية الجزائرية خطر التهديدات المتكررة والاغتيالات من طرف التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها "اليد الحمراء" التي اغتالت العديد منهم، في مقدمتهم المحامي مقران ولد عودية، ومثل غيره من المحامين تلقى رسالة تهديد بالقتل في 13 ماي 1959 في حالة استمراره في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير

الوطني(فرجاس،2013، ص ص 218- 219). ولقد نفذ هذا التهديد بعد تسعة أيام، رميا بالرصاص في 21 ماي 1959 في حدود الساعة 19 و 40 دقيقة بالضبط لما خرج من مكتبه. وحسب مصالح الأمن الفرنسية آنذاك، "فإن رجل مسلح مجهول الهوية اغتال هذا المحامي رميا بالرصاص ولم تكتشف جثته إلا في اليوم التالي من قبل حارس العمارة" (سيلفي تينو، 2000، ص 24)، وبعد مرور عدة سنوات على هذه الجريمة، تبيّن أن منفذها هو العقيد ريمون موال Raymond Moelle الذي روى تفاصيلها في كتاب صدر عام 1994 تحت عنوان "حرب جبهة التحرير الوطني في فرنسا 1954-1962"، وهو ما يؤكّد تورّط جهات رسمية في اغتياله والاكتفاء بتقييد الجريمة ضد مجهول (Melnik, 1996, pp148-153).

ونفس النهاية المأساوية عرفها عدة محامين جزائريين وفرنسيين بسبب دفاعهم عن الوطنيين منهم من اغتيلوا من قبل نفس المنظمة الإرهابية المذكورة أعلاه بالجزائر وفرنسا والمغرب، ومن قبل العناصر المتطرفة في المنظمة الارهابية المسلحة السرية OAS خلال الثورة التحريرية (1957-1962) لا يقل عن 7 محامين، وهم كالتالي: علي بومنجل (23 مارس 1957 بالأبيار – الجزائر)، أمزيان آيت حسن (5 نوفمبر 1958 ببون (ألمانيا)، مقران آيت عودية (21 ماي 1959 أمام مكتبه بباريس)، ألفونس أوغست توفيني Alphonse Auguste Thuveny (28 نوفمبر 1958 إثر انفجار سيارته المفخخة بالرباط المغربية)، بييير بوبي Pierre Popie (تم طعنه بالخنجر في مكتبه بقصر العدالة بالجزائر في 25 جانفي 1961)، محمد عابد (اغتيل في 14 ديسمبر 1961)، بيير غاريغ Pierre Garrigue اغتيل أيضا بمكتبه (في جانفي 1962)، وهو إجراء ردعي هدفه تثبيط عزائم باقي المحامين وإبعادهم عن نصرة القضية الجزائرية والدفاع عن المناضلين الوطنيين.

خاتمة:

نستشف من هذه الدراسة المتواضعة، حنكة قيادة الثورة الجزائرية وسياستها الحكيمة التي انتهجتها لتعبئة المحامين الجزائريين والأجانب في معترك النضال الوطني، دفاعا عن المناضلين المعتقلين، وإنصافا للقضية الوطنية في قاعات المحاكم والمحافل الدولية، وتثمين مدى التزامهم بدون شروط أو قيود من أجل نصرة الكفاح المشروع للجزائريين. ورغم أن مهنتهم كانت محفوفة بالمخاطر، إلا أنهم وُفّقوا بفضل تفانيهم في أداء المهام الموكلة إليهم، فكشفوا خلال مرافعاتهم عن آلاف الحالات من التعذيب التي كانت تُمارس سرا على المناضلات والمناضلين الجزائريين والأجانب المعتقلين في السجون الجزائرية والفرنسية، ومُطالبتهم بإلحاح الرأي العام ضرورة التدخّل لوضع حد لتعسف إدارة الاحتلال وتجاوزتها استنادا إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر فرنسا نفسها رائدة على هذا الصعيد.

وبالرغم من الإجراءات القمعية التي سُلطت عليهم طيلة الكفاح الثوري، إلا أنهم كوّنوا جبهة حقوقية مناهضة للاستعمار في الجزائر، وشكّلوا بعناصرهم مشتلة حقيقية للدعاية البسيكولوجية لصالح قيادة الثورة الجزائرية، من خلال نشاطهم الدؤوب والذي يوازي في اعتقادنا نفس نشاط ممثلي البعثات الخارجية في إطار دعم دبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، والذي ساهم بقسط كبير في جعل الرأي العام بالميتروبول يستنفر بعدما وضعته أمام مسؤولياته إزاء ما يحدث في الجزائر وفرنسا من تجاوزات خطيرة باسم الدولة الفرنسية.

وعليه يُمكن التأكيد على أن نضال المحامين الجزائريين والأجانب إبان الثورة التحريرية، لا يقل أهمية عن نضال باقي التنظيمات الجماهيرية المناهضة للاحتلال الفرنسي في الجزائر وخارجها، حيث استغلوا وظيفتهم كوسيلة دعائية طيلة الحرب التحريرية رغم الصُعوبات التي اعترضت طريقهم، خصوصا المحامين الفرنسيين الذين تخلّوا عن فرنسيتهم، مُرتدين عباءة الإنسانية بعد أن عاينوا بأنفسهم بشاعة المستعمر وجرائمه المرتكبة في حق مناضلي القضية

الجزائرية طيلة فترة اعتقالهم في السجون الاستعمارية، فدفعتهم روحهم المعادية للاستعمار إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني لنصرة قضيتها العادلة إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية.

المراجع

باللغة العربية:

1- أوساريس، بول. (2008). شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1955-1957، ترجمة مصطفى فرحات، الجزائر: دار المعرفة.

2- أولوا، ماري بيار. (2009). فرنسيس جانسون الفيلسوف المناضل ... من مقاومة الاحتلال النازي إلى مقاومة الاحتلال النازي إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار القصبة للنشر.

3- بوداود، عمر. (2007). من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، الجزائر: دار القصبة للنشر.

4- بوزبيد، عبد المجيد. (2007). الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، (ط.2)، الجزائر: مطبعة الديوان. (ط.1).

5- بيجو، مارسيل. (2012). محاكمة شبكة جونسون، ترجمة عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة للنشر.

6- تينو، سيلفي. (2013). عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة لحسن عمر، الجزائر: منشورات EDIF .

7- علاق هنري. (2013). عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتان ويليه جنود الرفض أثناء حرب تحرير الجزائر، ترجمة مصطفى ولد عبد الخالق، الجزائر: أمدوكال للنشر.

8- جريدة المجاهد، (1 ماي 1959)، العدد 41.

9- جريدة المجاهد، (13 جويلية 1959)، العدد 46.

10- جريدة المجاهد، (22 فيفري 1960)، العدد 62.

11- جريدة المجاهد، (10 أكتوبر1960)، العدد 79.

12- فرجاس، جاك. (2013). جرائم الدولة الكوميديا القضائية، ترجمة حسين حيدر، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

13- فارس، عبد الرحمن. (2007). الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945-1965، الجزائر: دار القصبة للنشر.

14- كوبون، هنري. (2015). محامي الفلاقة 1958-1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، الجزائر: دار القصبة للنشر.

15- مورو، سارج. محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة بشير بولفراق، الجزائر: دار القصبة للنشر.

16- هارون، علي. (29 أكتوبر 2017). دور المحامين البلجيكيين في الدفاع عن المناضلين المعتقلين. شهادة حية مقدّمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ Le Front du Nord Des Belges et la guerre d'Algérie 1962 – 1954. من تنظيم سفارة بلجيكا بالجزائر وبالتعاون مع وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة، المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة الجزائر.

باللغة الأجنبية:

17- Arnaud, Georges – Verges Jacques. (1961). Pour Djamila Bouhired, Paris: éditions de Minuit.

18- Bentoumi, Amar. (2007). la Défense des patriotes, Alger : éditions Houma.

19- Ben Melha, Ghaouti. (2017). La naissance du collectif des Avocats du FLN. Revue 1er Novembre, (N° 184), pp 88-93.

20- Brodiez, Axelle, (2006/2). Le Secours populaire Français dans la guerre D'Algérie Mobilisation communiste et tournant identitaire d'une organisation de Masse , Revue d'histoire, les Presses de Sciences Po, N°90, pp 47-59.

21- Haroun, Ali, (2005). la 7 ème Wilaya la guerre du FLN en France 1954-1962, Alger: éditions casbah.

22- La Dépêche quotidienne d'Algérie, (14 Février 1957), N0 2611.

23- La Dépêche quotidienne d'Algérie, (24-25 Mars 1957), N0 2649-2650.

24- Melnik, Constantin. (1996). la mort était leur mission, Paris: éditions Plon.

25- Naquet, Vidal. (1962). la raison d'état, Paris: éditions Minuit.

26- Simonin Anne,(2012). Le Droit de Désobéissance , Paris: éditions Minuit.

27- Trinquier Roger , (1961). la guerre moderne, Paris: éditions la Table Ronde.

28- Verges, Jacques – Zavrian, Michel – Maurice, Courrégé. (1960). Le Droit et la Colère, Paris: les éditions de Minuit.